

المحاضرة الثانية : السواء واللاسواء في علم النفس المرضي

الهدف:

- التعرف على محددات السواء واللاسواء.

- التعرف على معايير السواء واللاسواء.

إذا كان علم النفس المرضي من العلوم النظرية التي تهتم بدراسة الظاهرة المرضية، أو ما يطلق عليها بحالات اللاسواء؛ ولكن تميز هذه الأخيرة عن نظيرتها (حالات السواء) كانت ولا زالت محل جهود محاولات العديد من العلماء للوقوف على حدودها وأبعادها، حيث اختلفت المعايير المحددة لهما.

1-السواء: يعتبر كل من **موس Moss** و**هانت Hunt** أن الحكم على سلوكيات وتصرفاتهم بأنها سوية، إذا كانت تنسجم مع أفكارنا وآرائنا الذاتية، بينما **كولمان Coleman** أن السلوك السوي هو الذي يسمح بالنمو ويحقق إمكانيات الفرد والجماعة.

عرفه **حامد عبد السلام زهران** بالقدرة على توافق الفرد مع نفسه ومع بيئته والشعور بالسعادة وتحديد أهدافه، مع تبني فلسفة سليمة للحياة يسعى لتحقيقها، والسلوك السوي هو السلوك العادي أي المألوف والغالب على حياة غالبية الناس. والشخص السوي هو الشخص الذي يتطابق سلوكه مع سلوك الشخص العادي في تفكيره ومشاعره ونشاطه ويكون سعيدا ومتوافقا شخصيا وفعاليا واجتماعيا. وخصائص السلوك السوي والشخص السوي، تتحدد في القدرة العامة على المواءمة والتكيف، والقدرة على الإشباع الذاتي، والكفاءة في القيام بالأدوار الاجتماعية والقدرة الذهنية وضبط الانفعالات والدوافع، والاتجاهات الإيجابية نحو الذات والمجتمع، والاستقلالية والتكامل.

فالشخص السوي يمتاز بـ:

- **الكفاءة:** قادر على تقييم إمكانياته ومدى قدرته على بلوغ أهدافه متسامح مع أخطائه الشخصية دون المساس بتكامل شخصيته ويتقبل الإحباط وقادر على الابتكار في حياته.
- **الفعالية:** فسلوك الشخص السوي فعال وموجه لحل المشكلات وأهدافه محددة.
- **الملاءمة:** تصرفات الشخص السوي ملائمة لإدراكاته ومتناسبة مع الواقع حتى حال تعرضه لمواقف سلبية، فهو قادر على التحكم في التقلبات الوجدانية والمزاجية.
- **المرونة:** وتشير لقدرة الشخص السوي على التوافق مع مختلف المواقف الحياتية، مع القدرة العالية على التصرف باتساق دون تصلب أو جمود. مع القدرة على الاستفادة من الخبرات السابقة في تعديل الأخطاء وجوانب القصور.

- القدرة على التواصل الاجتماعي: وتتميز العلاقات الاجتماعية للشخص السوي بالاقتراب والاستقلال في الوقت ذاته، وتكون لديه علاقات شخصية واجتماعية فعالة.
- تقدير الذات: يتصف الشخص السوي بتقدير إيجابي للذات دون إفراط أو تفريط، ووجود إحساس مميز للهوية الذاتية.

2- اللاسواء **Abnormality**: السلوك اللاسوي أو الشاذ أو المرضي هو عكس السلوك العادي أو السوي حيث تم تقديم العديد من التعاريف له على مر السنين، لم تحظ بالاتفاق المطلق ، غير أن معظمها لها سمات معينة مشتركة، وغالبًا ما تسمى "الأربعة دي إس": منحرفة (مختلفة ، متطرفة ، غير عادية ، وربما غريبة) ، مؤلمة (محنة، غير سارة ومزعجة للشخص)، مختلفة وظيفيا (تتداخل مع قدرة الشخص على القيام بأنشطة يومية بطريقة بناءة)، وربما خطيرة (إذاء الذات، الآخر أو الانتحار). تعتبر معايير مهمة لفهم السلوك المرضي.

والشخص اللاسوي ينحرف سلوكه عن سلوك الشخص العادي في تفكيره ومشاعره ونشاطه ويكون غير سعيد وغير متوافق شخصيا وانفعاليا .

وحدد كل من (Jeffrey, Spencer, Beverly.2009) معايير يمكن من خلالها تحديد السلوك

اللاسوي أو المرضي فيمايلي:

- الإدراك السيئ والتأويل المشوه للواقع.
- السلوك الخطير المهدد للذات وللآخرين.
- الشعور بعدم الراحة والألم.
- إقرار الفرد بمعاناته وبحاجته للعلاج إلا في حالات الذهان.

المرض النفسي: اضطراب وظيفي في الشخصية نفسي المنشأ في شكل أمراض نفسية أو جسمية ينعكس على

سلوك الفرد ويعيق توافقه النفسي ويؤثر على ممارسته لنشاطاته الحياتية اليومية في مجتمعه، ويختلف من حيث النوع والشدة. ويختلف عن السلوك المرضي فإن هذا الأخير يظهر بطريقة عرضية بينما الحالة المرضية تمتاز بالمدة (تطول أو تقصر) والحدة في الشدة. (السلوك المستيري ليس هو التحول المستيري، وسلوك الخوف ليس هو عصاب الخوف) .

وعموما يتم تعريف المرض النفسي في ضوء واحد أو أكثر من المحددات التالية: الانحراف عن المعايير الطبيعية

الإحصائية، انتهاك المعايير، التعاسة الشخصية، العجز مع وجود القلق، عدم التوقع.

3- معايير ومحكات السواء واللاسواء:

الحكم على السلوك بأنه سوى أو غير سوى تعترضه صعوبات عدة نظرا للاختلاف بين الباحثين و لتداخل العناصر المرتبطة بالسلوك، ولقرب بعض درجات السواء من بعض درجات اللاسواء ولذلك لا بد من الاحتكام إلى معايير متفق عليها لتحديد السلوك العادي ومنها:

أولا: المعيار الذاتي:

وفيه يتخذ الفرد من ذاته إطارا مرجعا يعود إليه للحكم على السلوك بالسوية واللاسوية؛ فالسوية هي توافق سلوك الناس مع أفكارنا الذاتية وبذلك فإننا نحكم ذاتنا في الحكم على الناس وتصرفاتهم. (آمنة أحمد، 2010، ص25).

وبالتالي يعتبر هذا المعيار معيارا غير موضوعيا لأنه منطلق من حكم ذاتي على الذات والآخرين.

حيث:

- لا يترك مجالاً للكشف عن معيار عام وغير شخصي تميز به بين ما هو سوى وما هو شاذ.
- يصل لإصدار أحكام السواء والشذوذ في بعض الحالات للتشويه والتحريف وذلك بحكم دوافع الفرد واتجاهاته وعلاقاته بالآخرين.

ثانياً: المعيار الاجتماعي:

فحسب المعيار الاجتماعي فإن السواء هو موافقة أو تطابق السلوك مع نمط مقرر يخضع لمستوى ثقافي وعقائدي سائد في المجتمع، ويتمثل اللاسواء في عدم الامتثال. فهذه المرجعية تجعل من السواء واللاسواء يختلف من مجتمع إلى آخر، وبالتالي عدم ثباته وتغيره من بيئة إلى أخرى.

ومما يؤخذ عليه:

- تغير القيم الاجتماعية والثقافية السائدة حسب الزمان والمكان.
- هناك أشكال كثيرة من السلوك تعتبرها مجتمعات شاذة في حين أن مجتمعات أخرى لا تعتبرها كذلك بسبب اختلاف العقائد والثقافات.
- هناك أشكال من الشذوذ لا توجد إلا في بعض المجتمعات ويصعب تعميمها على كافة المجتمعات.

ثالثاً: المعيار الإحصائي:

يقوم هذا المعيار على اعتبار أن السواء هو الحالة المتوسطة بناء للتوزيع الاعتمادي، وكما هو معروف يفترض هذا المفهوم بأن الناس في أي مجموعة بشري يتوزعون إحصائياً تبعاً للشكل الجرسى في مختلف الصفات والخصائص، ومنها السواء يقع بـ68 بالمئة من السكان في الوسط، ويتوزع 32 بالمئة الباقون إلى قسمين متساويين، القسم الأول في المنحنى هو الأدنى الذي يشتمل على الحالات المرضية الصريحة وحالات التخلف، بينما يشتمل القسم الثاني العناصر التي تفوق المتوسط، وتدخل في فئة التميز في

الخصائص، وتزداد حدة المرض أو التميز ويقل العدد كلما تحركنا إلى طرفي المنحنى، وعليه تكون الفئة الوسطى الشائعة هي المعبرة عن السواء بالمعنى الاعتيادي، حيث يتشابه الناس في خصائصهم ومستوى نشاطهم الوظيفي.

ويؤخذ عليه:

- اعتبار البعيدين عن المتوسط غير أسوياء، فهو بذلك يعتبر المتفوقين عقليا والأذكياء شواذ.
- إن الابتعاد عن المتوسط ليس بالضرورة علامة على الشذوذ وعدم السواء.

رابعاً: المعيار النفسي:

وفيه يتم الحكم على السلوك في ضوء ما تقوله نظريات علم النفس عن التكيف النفسي؛ فاللاسواء هنا هو الانحراف عن الصحة النفسية، وبالتالي فهذا المعيار قد يجعل أكثر الناس غير عاديين، حيث أن الكمال ليس من صفات البشر، وقد يولد لدى الإنسان الشعور بالعجز حتى ولو لم تكن لديه مشكلة نفسية بل أن محاولته تحقيق ما هو مثالي قد تخلق لديه مشكلات مختلفة.

فضلا عن ذلك فيمكن نقده من حيث:

- الخلو من المرض النفسي لا يعني تمتع الفرد بالصحة النفسية.
- أنه يفترض تجانس الأفراد المضطربين نفسياً وبالتالي طريقة علاج واحدة.
- انخفاض ثبات التشخيص النفسي، فقد يقع المعالج في تشخيص خاطئ وبالتالي يؤدي به إلى إتباع علاج خاطئ، ومن أسباب التشخيص الخاطئ:
- عدم دقة نظام التصنيف.
- اعتماده على الخبرة العلاجية (الذاتية) أكثر من الدراسات التجريبية الإحصائية الموثوقة.
- المرضى عينات لهم صفات خاصة ونادرة من الصعب اعتمادها، لأنهم يخضعون لأحكام الفروق الفردية.
- صعوبة إخضاع هذا المحك للقياس والتقدير النفسي الموضوعي الدقيق.

خامساً: المعيار المثالي:

أشار ايزنك في سياق حديثه عن المعيار الإحصائي إلى ضرورة وضع معياراً آخر بديلاً عنه و هو المعيار المثالي أو النموذجي وهو المعيار الذي يأخذ كل فرد علي عاتقه الاحتذاء به ومحاولته باستمرار الاقتراب منه يجعل سلوكه يتطابق معه. وبناء علي هذا المعيار فإننا نطلق علي الشخص بأنه سوي كلما اتفق سلوكه مع المثل الأعلى ونطلق علي الشخص عن المثل العليا. بأنه شاذ كلما كان سلوكه غير متفق وبعيدا إلا أن أهم ما يؤخذ علي هذا المعيار أن الشيء المثالي أمر لا وجود له في الثقافة التي يعيش فيها الإنسان ويعتبر هذا المعيار تطرفاً في تحديد السواء وأن كان هناك اتفاق جماعي. علي أن ارتفاع مستوي

الجمال وارتفاع مستوي الذكاء يعتبر مثالية، ومن الناحية العملية نجد أن الأخذ بهذا المعيار يحيل أفراد الثقافة - باستثناء قلة - إلى أفراد غير أسوياء.

وما يؤخذ على هذا المعيار:

- غير واقعي فلا يوجد إنسان يخلو من النقص والصراع وجوانب الضعف.
 - عدد الأفراد الذين يحققون هذا المعيار قد يكون نادر جدا من الناحية الإحصائية وقد لا يوجد على الإطلاق في المجتمع.
 - إذا صدق هذا المعيار فإن الأسوياء ندرة والشواذ هم الغالبية.
 - نسبي لأنه يستمد أصوله من الأحكام الخلقية والقيم وليس من الواقع.
- وأخيرا فإن هذه المعايير كانت ولا زالت حلا لمشكلة تعريف السواء واللاسواء، لكن هذه الحلول هي حلول جزئية وليست كاملة ونهائية، فكل معيار يركز على جانب ويهمل جانبا آخر أو بقية الجوانب الأخرى، وعليه تبرز الحاجة إلى منظور متكامل تتم فيه الاستفادة من كل المعايير.

سادسا : المعيار الوظيفي

عموماً يقصد به الحالة المتفقة لقدرات الفرد وأهدافه. فالسلوك الذي يقوم به الفرد ويكون متناسبا مع المرحلة العمرية التي يمر بها ومع إمكانياته السلوكية يعد "سويا". ولا يمكننا التحدث عن ضرر وظيفي (اضطراب أو عدم سواء) إلا إذا أخفق الإنسان في التغلب على وظيفة محددة على الرغم من أن إمكانياته المتوفرة تمكنه من التغلب عليها. ولم يستطع الاسترداد بعد ذلك لأن هذا الأخير يعد مؤشرا على مدى استمرارية توظيفه لجهازه النفسي الذي لا يعكس قدرته على التكيف فحسب وإنما يسهم بشكل فاعل في هذه العملية (التكيف) وما ينجم عنها.

ولكن الإشكالية الأساسية للرؤيا الوظيفية تتمثل في وجوب الاعتماد في الحكم على السواء إلى إطار منظومة عليا أو منظومة كاملة. وبالتالي فإن الحالة السوية لا يمكن تحديدها إلا عندما نعد المنظومة التي نفحصها على أنها جزء من وح ولكن الإشكالية الأساسية للرؤيا الوظيفية تتمثل في وجوب الاعتماد في الحكم على السواء إلى إطار منظومة عليا أو منظومة كاملة. وبالتالي فإن الحالة السوية لا يمكن تحديدها إلا عندما نعد المنظومة التي نفحصها على أنها جزء من وحدة عليا ، كأن ننظر للفرد بوصفه فرداً ضمن إطار مجموعة، والمجموعة باعتبارها مجموعة ضمن جماعة... وهكذا، أو عندما نحدد السواء من خلال تحديدنا للهدف الكامن خلف السلوك.